أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تمكين المرأة مالياً ومصرفياً

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

رقم
99
2019

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تمكين المرأة مالياً ومصرفياً

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تـقديـم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـــدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـــرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـــوء ما تضـــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناســب أن تتاح لها أكبر فرصـــة من النشـــر والتوزيع. لذلك، فقد باشـــر الصـــندوق بنشـــر هذه الســـلســـة التي تتضـــمن الأوراق التي يقدمها الســـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـــندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـــايا. فالهدف الرئيســـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

أولاً: تمهيد 5

ثانياً: واقع وصول المرأة للخدمات المالية في الدول العربية 5

ثالثاً - أهمية تعزيز فرص وصول المرأة للخدمات المالية والتمويل 5

رابعاً: المستجدات في التطورات المصرفية على صعيد تمويل المرأة..... 6

خامساً: مسؤوليات السلطات الإشرافية والمؤسسات المصرفية في دعم فرص وصول المرأة .. 7

سادساً: الخلاصة 10

أولاً: تمهيد*

إداركاً للأهمية المتزايدة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتعزيز فرص وصولها للخدمات المالية، ناقش فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، واقع الشمول المالي للمرأة في الدول العربية، وأهمية تعزيز فرص وصول وتمكين المرأة من الخدمات المالية والمصرفية، إلى جانب بحث ومناقشة التحديات التي تواجه تمكين المرأة مالياً والخروج بالتوصيات اللازمة لتذليل تلك التحديات والتغلب عليها بما يخدم تعزيز مؤشرات الشمول المالي للمرأة.

ثانياً: واقع وصول المرأة للخدمات المالية في الدول العربية

بالرغم من التطور الواضح في مستويات الشمول المالي لدى فئة النساء والرجال على حد سواء في السنوات القليلة الماضية، إلا أن الوصول إلى استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المرأة ما زال عند مستويات متدنية مقارنة بالرجال. حيث تشير نسب الشمول المالي في دول العالم النامي إلى وجود فجوة كبيرة على أساس نوع المستخدم لصالح الرجال من حيث امتلاك الخدمات والمنتجات المصرفية، حيث أنه ووفقاً للبيانات والمسوحات المتاحة لعام 2017، يمتلك نحو 65 في المائة من النساء حساب بنكي مقارنة بـ 72 في المائة للرجال وتلك النسب عالمية أما بالنسبة للمنطقة العربية فقد بلغت النسبة 26 في المائة للنساء مقارنة بـ 48 في المائة للرجال.

ثالثاً ـ أهمية تعزيز فرص وصول المرأة للخدمات المالية والتمويل

تظهر التوقعات أن نحو 28 تريليون دولار أو نحو 26 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي على المستوى العالمي، يمكن إضافتها حتى عام 2025، في حال تم ردم الهوة بين الرجال والنساء. فيما يخص المنطقة العربية، سيساهم

* تشكر أمانة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لجنة الرقابة على المصارف في لبنان على إعداد مسودة الورقة.

ردم الهوة الكاملة بين الرجال والنساء في زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنحو 47 في المائة في العام 2025.

كذلك تظهر الفجوة بين النساء والرجال بشكل واضح لدى النساء الرياديات صاحبات المشاريع من حيث عدم قدرتهن على الوصول إلى مصادر التمويل والخدمات المالية الرسمية من مزودي الخدمات واعتمادهن كلياً او جزئياً على مصادر التمويل من النظام المالي غير الرسمي.

إن تحسين مستويات الشمول المالي لدى المرأة يحظى باهتمام كبير على المستويين المحلي والعالمي وخاصة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية، حيث يعتبر الشمول المالي للمرأة من أهم أهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015.

وفقاً لاستطلاع الرأي الذي أجراه التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) لأعضائه بخصوص تمكين المرأة مالياً والعقبات التي تواجهها في الشمول المالي، أظهر الاستطلاع أن تمكين المرأة مالياً يواجه ثلاثة تحديات أساسية هي:

- الثقافة والوعي المالي.
- الضمانات المطلوبة.
- البيئة الثقافية والاجتماعية.

رابعاً: المستجدات في التطورات المصرفية على صعيد تمويل المرأة

تظهر الدراسات والإحصاءات، عند مقارنة تعاملات عملاء البنوك من الرجال والنساء واستفادتهم من المنتجات والخدمات البنكية، ما يلي:

- نسبة عدد وحجم القروض المقدمة للمرأة، لا تزال أقل بشكل ملحوظ من مثيلاتها المقدمة للرجال.

- تعتبر المرأة أكثر حرصاً من الرجل عند استعمالها لخدمات الائتمان.
- نسبة القروض المتعثرة لدى العملاء من النساء، هي أقل من مثيلاتها عند العملاء من الرجال.
- النساء أكثر تعلماً ومهارةً في إدارة الأعمال وتحقيق النمو.

خامساً: مسؤوليات السلطات الإشرافية والمؤسسات المصرفية في دعم فرص وصول المرأة

في ضوء المناقشات، يقدم فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، التوصيات التالية للمساعدة في دعم فرص وصول المرأة، والتي تمثل محاور عمل رئيسية لتمكين المرأة العربية مالياً:

1- **التوصية الأولى:** جمع البيانات المالية والديموغرافية على مستوى الجنس، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونسبة مساهمة/ مشاركة المرأة في المشاريع التنموية (مساهمة برأس المال أو مشاركة بإدارة المشروع): تعتبر هذه البيانات ضرورية وأساسية لتحديد واقع الشمول المالي للمرأة لدى الدولة، حيث يعتبر ذلك حجر الأساس للبدء في وضع السياسات والتوجهات لتعزيز الشمول المالي لدى المرأة ومعالجة الفجوات والتحديات التي تواجهها في هذا السياق. كذلك فإن هذه البيانات يتم الاستناد إليها عند وضع الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي.

2- **التوصية الثانية:** تحديث وتطوير القوانين والتشريعات والتعليمات لتذليل المعيقات التي تحول دون وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لاستخدامها: هنالك العديد من القوانين والتشريعات والتعليمات التي تعيق وصول المرأة إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية واستخدامها، وكذلك وجود قصور في بعض القوانين التي لا تغطي جانب المرأة فيما يتعلق بالأمور المالية أو تعمل على تعزيز

فرص وصول فئة الرجال إلى الخدمات والمنتجات واستخدامها بشروط أفضل مما هو متاح للمرأة، مما يستدعي الأمر تطوير القوانين والتشريعات والتعليمات أو سن الجديد منها لتسهيل عمليات الوصول إلى مصادر التمويل. كما أن السلطات الرقابية مطالبة بوضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تبين فيها بوضوح سياساتها وأهدافها المستقبلية في تمكين المرأة مالياً سواء بإصدار تشريعات تعمل على تذليل التحديات والمعيقات أو إطلاق حزمة من المحفزات لمزودي الخدمات تستهدف فئة بعينها أو منطقة جغرافية او قطاع محدد مثل قطاع الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

3- **التوصية الثالثة:** تطوير وتنفيذ حملات توعية وتثقيف مالي موجهة لتمكين المرأة مالياً ومصرفياً: بينت الدراسات الحديثة وجود فجوة شاسعة في مستويات الثقافة المالية والمصرفية بين الرجل والمرأة، وإلى وجود معوقات تؤثر على نمو الوعي المالي والمصرفي لدى المرأة، مما أثر بشكل واضح على تأخرها في امكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية وادارة مخاطرها واتخاذ دورها الريادي في تنمية وتطوير المشاريع التي تقودها وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. لذا فانه أصبح من الضروري تحديد الأدوات المناسبة لتمكين المرأة مالياً وكذلك دور الأطراف المشاركة.

4- **التوصية الرابعة:** تطوير منتجات وخدمات مالية ومصرفية موجهة لفئة النساء بما يشمل ذلك رائدات الأعمال والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدارة والمملوكة كلياً أو جزئياً من قبل النساء: إن مزودي الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية مطالبين بتطوير المزيد من المنتجات والخدمات التي تتوائم واحتياجات فئات النساء سواء رائدات الأعمال، الجامعيات، ربات البيوت إلى غير ذلك، على أن تكون هذه المنتجات متطورة وعصرية وتقدم للمستهلكين بأسعار وشروط مقبولة، حيث أن المنتجات والخدمات المصرفية في الدول العربية غير كافية لـى حد ما في تلبية متطلبات المرأة.

5- **التوصية الخامسة:** تدريب وتأهيل مزودي الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لتمكينهم من تقديم هذه المنتجات والخدمات لفئة النساء بالشكل المهني المناسب: يجب على مزودي الخدمات والمنتجات المالية لفئة النساء، الاهتمام بآليات وأسلوب تقديم هذه الخدمات للمرأة من حيث مراعاة التخصص في تقديم الخدمة أو صياغتها أو تطويرها بما يلبي احتياجات هذه الفئة. كما أن ذلك يتطلب تدريب وتأهيل مزودي الخدمات والمنتجات وفق خصائص ومميزات هذه المنتجات، وتمكينهم من مواكبة التطورات العالمية على الصناعة المصرفية خاصة الخدمات المالية الرقمية لإطلاق منتجات مصرفية منافسة وبأسعار معقولة.

6- **التوصية السادسة:** تفعيل وتعزيز دور المنتديات / المؤسسات النسائية في تأهيل وتدريب وتمكين قدرات المرأة مالياً ومصرفياً: إن دور المنتديات والمؤسسات النسائية التي تمثل جانب الطلب، لا يقل أهمية عن دور السلطات الرقابية والمؤسسات المالية والمصرفية التي تمثل جانب العرض، وعليه لا بد من بناء شراكات بين الطرفين من خلال استراتيجية وطنية للشمول المالي، على أن تقوم هذه الشراكة على تحديد المعيقات في بناء القدرات والأهداف والأنشطة الواجب تنفيذها لتذليل العقبات وتقليص حجم الفجوة بين الجنسين سواء على مستوى الوعي والثقافة أو على مستوى الاستخدام.

7- **التوصية السابعة:** تفعيل وتعزيز دور مؤسسات ضمان القروض في تخصيص محافظ لضمان القروض الموجهة للنساء: يعتبر عدم وجود ضمانات كافية لدى المرأة للحصول على التسهيلات المناسبة عائقاً، لذلك تلعب مؤسسات ضمان القروض دوراً محورياً وجوهرياً في تخصيص صناديق ضمان موجهة للمشاريع النسوية، مما يعزز من قدرات وامكانيات المشاريع الريادية في الوصول إلى روافد الائتمان واستخدامها. كما أن تخصيص صناديق ضمان قروض موجهة لفئة النساء يعزز المنافسة بين مزودي الخدمات في صياغة وإطلاق منتجات مالية ومصرفية موجهة لهذه الفئة بشروط وأسعار معقولة.

8- **التوصية الثامنة:** مراعاة المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص الوظيفية القيادية في المؤسسات المالية والمصرفية للمرأة دون تمييز: يجب تحفيز المؤسسات المالية والمصرفية على توظيف النساء دون تمييز وخاصة في المناصب القيادية القادرة على اتخاذ القرارات، حيث أن المرأة قادرة بشكل أكبر على فهم متطلبات واحتياجات المرأة المالية والمصرفية والتعامل معها وتقديم الحلول لتوفير الخدمات التي تتناسب مع متطلباتها واحتياجاتها، وبالتالي اتخاذ مبادرات من هذا القبيل في الإطار الرسمي لأنظمة المؤسسات، يعكس مدى التزام المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

سادساً: الخلاصة

بناءً على ما تقدم، يؤكد فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، على ضرورة اهتمام السلطات الإشرافية بتعزيز فرص مشاركة المرأة في الوصول للخدمات المالية، والدعوة لزيادة التوعية حول الموضوع. كما يتطلع الفريق أن تأخذ السلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية بالتوصيات المذكورة والعمل على تطبيقها في الدول العربية.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.

22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.

67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017
83. المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. التطورات الرقابية في الدول العربية وتنفيذ متطلبات بازل III – 2018.
87. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region in 2018.

88. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.

89. العلاقة بين إجراءات البنوك المراسلة العالمية والشمول المالي – 2018.

90. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

91. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – 2018.

92. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.

93. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.

94. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

95. إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية.

96. تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة.

97. الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة.

98. تطبيق صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III.

99. تمكين المرأة مالياً ومصرفياً.

100. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي.

101. تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة – تجربة مصرف لبنان.

102. الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية.

103. متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية.

104. مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع.

105. تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة.

106. قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني.

107. إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني.

108. استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors